



الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01-01/س(10/24)/18-خ(14173)

كلمة

السيدة مريم الشيبلي
نائب المندوب الدائم لدولة قطر

في الجلسة الافتتاحية
لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين
في دورته غير العادية

القاهرة:

الخميس 31 أكتوبر/ تشرين أول 2024

-

بسم الله الرحمن الرحيم

- سعادة الدكتور/ علي موسى – القائم بأعمال المندوب الدائمة للجمهورية اليمنية (رئيس الدورة العادية 162).
- أصحاب السعادة المندوبين الدائمين، وممثلي الدول العربية الشقيقة.
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،
- أود الترحيب بداية بسعادة الدكتور/ أحمد ابوهولي – عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس وفد شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك الدكتورة/ سحر الجبوري – رئيسة مكتب ممثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).
- بدايةً أتوجه بالشكر والتقدير للمملكة الأردنية الهاشمية على الدعوة لهذا الاجتماع الطارئ، ولكم جميعاً أصحاب السعادة – على تأييد إنعقاد مجلسنا هذا لبحث ومناقشة القوانين غير الشرعية الخطيرة التي أقدم الكنيست الإسرائيلي على إقرارها والتي تقضي إلى حظر أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأُنروا) في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية ، ويوصفها من المزودين الرئيسيين للمساعدات في غزة التي تثن تحت الحصار الظالم وهي تواجه العدوان الغاشم من سلطة الاحتلال، ولمناقشة الخطوات اللازم اتخاذها لحشد الدعم الدولي للتصدي لها.
- ومن هذا المنطلق فإن دولة قطر تُدين بأشد العبارات، إقرار هذه القوانين التي تحظر أنشطة الأونروا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتُعد هذا الفعل سابقة خطيرة تجاه الأمم المتحدة والعمل متعدد الأطراف، كما تعتبره إمعاناً لإستمرار سلطة الاحتلال في حرب الإبادة الجماعية التي يشنها على الشعب الفلسطيني الأعزل، واستكمالاً لحلقات الإستهداف الممنهج لهذه الوكالة الأممية وأنشطتها الإنسانية الحيويّة.
- وفي هذا الإطار، فإننا نشدد على أن الشعب الفلسطيني المحاصر داخل قطاع غزة، والذي ظلّ يواجه أوضاعاً إنسانية كارثية بسبب العدوان الوحشي المستمر لأكثر من عام، ستزيد معاناته بسبب

هذه القوانين الجائرة التي ستؤدي حتماً إلى نتائج إنسانية وسياسية خطيرة بحرمان ملايين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية ولبنان والأردن وسوريا من خدماتها الضرورية، فضلاً عن تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين وحرمانهم من حقهم المكفول في القوانين الدولية في العودة إلى مناطقهم.

- وإذ تجدد دولة قطر دعمها الكامل لوكالة الأونروا، انطلاقاً من موقفها الثابت والداعم للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، فإنها تؤكد بأن هذه القوانين لن تُثنيها عن الوفاء بتعهداتها لدعم الأونروا، والتي كان آخرها مبلغ تجاوز الـ100 مليون دولار أمريكي، وبقيناً أن هذه القوانين أنها لن تؤثر على الدور المحوري الذي يلعبه الشركاء العرب في التصدي للأزمات الإنسانية ودعم لاجئي فلسطين.

- **ختاماً فإننا نؤكد على إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي في إزدرائه للقوانين والاتفاقيات والقرارات الدولية، واستهتاره بأنشطة وأهداف المنظمات الأممية، وتماديه في ارتكاب جرائم القتل والتفجير القسري بحق الفلسطينيين، يستلزم منا تضامناً إقليمياً ودولياً لإنهاء الحرب الهمجية الوحشية على الشعب الفلسطيني وتقديم المساعدات اللازمة، وفي هذا الإطار فإننا نقف إلى جانب الأشقاء العرب في ما يتم التوافق عليه بشأن هذه الإجراءات الظالمة ونُدعم وتؤيد مخرجات هذا الاجتماع الطارئ دعماً للأشقاء الفلسطينيين، ووفاءً منا للقضية الفلسطينية بوصفها قضية العرب الأولى وقضية الضمير الإنساني العالمي.**

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،